أسلوب الامر في ديوان الحسن بن راشد الحلي دراسة نحوية

أ. م . د أمين عبيد جيجان الدليمي الباحث: عامر عبد نعمة الطائي

ملخّـص البحث :

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على أنماط أسلوب الأمــر التي وردت في ديوان تاج الدين الحسن ابن راشد الحلي مع بيان أهم الخصائص النحوية التي تميزت بها ، وقد استعمل الباحث المنهج الوصفي وهو منهج قائم على إحصاء عدد المرات التي استعمل فيها الشاعر الحلي صيغ الأمر ، وتحليل السياقات اللغوية التي وردت فيها تلك الصيغ .

الكلمات المفتاحية : الأمــر ، الحسن بن راشد الحلي ، اسلوب الأمــر .

Abstract

This thesis aims at considering the interrogative patterns that where mentioned in (Taj Aldin Al Hassan bin Rashid Al Hilli) collections all along with the grammatical characteristics it was based on . The researcher has used the descriptive approach which is based on calculating the number of times with which the poet Al Hilli has used interrogatives and also analyzing the linguistic contexts that contain those interrogatives .

. Key words : Imperative , Al Hassan Bin Rashed Al Hilli , Imperative manner

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد بن عبدالله ﷺ وعلى آله وصحبه المنتجبين إلى يوم الدين وبعد .

فالشاعر تاج الدين الحسن بن راشد الحلي من شعراء الحلة وأعلامها المبرزين ، ولد في هذه المدينة المعطاء بالعلماء والأدباء والشعراء وشتى العلوم المختلفة ، ولكن الذي ينقصنا في هذه الشخصية الحلية أننا لم نتعرف بالتحديد السنة التي ولد فيها الشاعر وهذا ما بخلت به بعض المصادر ولكن هناك مصادر ذكرت بأن الشاعر الحسن بن راشد الحلي كان حياً سنة (٨٣٠ هـ) ، درس الشاعر على يد كبار العلماء والفقهاء واخذ عنهم العلم والفقه حتى صار فقيهاً كبيراً في عصره ، وكان من تلامذة المقداد السيوري ، وللشاعر ديوان عُرِفَ بإسمهِ (ديوان الحسن بن راشد الحلي) وهذا الديوان من تحقيق الاستاذ الدكتور عباس هاني الجراخ ، وتكلم الشاعر في هذا الديوان على أمور مختلفة منها ما تخص أهل البيت عليهم السلام ومنها ما تخص العبادات كالصلاة والغسل والجنابة وغيرها .

وشرعنا في هذا البحث أن نتناول أسلوب الأمــر في هذا الديوان لكونه يمثل نمطاً مهماً من أنماط الجمل الإنشائية التي يلجأ إليها المتحدثون باللغة في أثناء العلمية التواصلية فيما بينهم ذلك ، وتطرقنا إلى مفهومه في اللغة والاصطلاح مع بيان الصيغ التي ورد فيها هذا الأسلوب ، وكذلك ما استعمله الشاعر في هذا الديوان من الأمر الحقيقي والأمر المجازي .

أسلــوب الأمـــــــر

إذا رجعنا إلى معنى الأمر في اللغة فإنَّ حده هو الدلالة على معنى نقيض النهي[i]، فهو ((مصدر أمرته إذا كلفته أن يفعل شيئاً وهو لفظ عــام للأفعال والاقوال كلها)) [ii] ، وكذلك أمره أي (كلفه شيئاً) [iii] الأمـــــــر في الاصطلاح : يقصد به ((طلب على وجه الاستعلاء واللزوم وذلك من خلال صيغ مخصوصة)) [iv] ، وبيَّن الرضي (ت ٦٨٦ هـ) حده في الاصطلاح إذ قال : ((هو صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارع)) [v] فالأمر هو أسلوب إنشائي يقصد به طلب القيام بالفعل ، فهو أسلوب يستدعي الفعل ظاهراً كان أو مضمراً قال سيبويه (ت : ١٨٠هـ) : ((والأمر والنهي إنما هما للفعل لأنهما لا يقعان إلاّ بالفعل ظاهراً أو مضمراً)) [vi] ، وقـــــــال أيضاً : ((لأن الأمر والنهي لا يكونان الا بالفعل فلا يستغنى عن الاضمار إن لم يظهر)) [vii] .

صيغ أسلـــــــــــــــوب الأمـــــــــــر : أن للأمر صيغاً كثيرة يفضي معناها إلى الأمر سواء كانت تلك الصيغ حقيقية أم مجازية وهذه الصيغ هـــــــي :

١ ـ **الأمـــــر بصيغةِ (افْعَلْ) .**
٢ ـ **الأمـــــر بصيغةِ (لِتَفعل) .**
٣ ـ **الأمـــــر بصيغةِ (المصدر) .**
٤ ـ **الأمـــــر بصيغةِ (أسماء المصدر) .**
٥ ـ **الأمـــــر بصيغةِ (الخبر) .**

اولا - الامـر بصيغةِ (افْعَلْ) :

قبل البدءِ في ماهية هذه الصيغة فقد ذكرت هذه الصيغة في ديوانِ الحسن بن راشد الحلي ما يُقارب (ثمانية وسبعبين) بيتاً وعلى أنماطٍ مختلفة ، وتعد هذه الصيغة من أهم صيغ الأمـر وأكثرها شيوعاً ، ويلحظ في هذه الصيغة أنَّها لا تسند إلا إلى المخاطب ، وتعرف هذه الصيغة بدلالتها على الطلبِ وقبول ياء المخاطب ، ونوني التوكيد الثقيلة والخفيفة . [viii] واختلف النحويون في أصل فعل الأمر ، فذهب الكوفيون إلى أنَّه مقتطع من المضارعِ ، أمَّا البصريونَ فقد ذهبوا إلى أنَّــه أصل برأسهِ [ix] ، وخلافهم هذا لم يكن مقتصراً على أصل فعل الأمر بل كان هناكَ اختلاف في فعل الأمر هل هو معرب أم مبني ؟ فذهبَ الكوفيون إلى أنَّــه معرب مجزوم لأن أصل (افْعَلْ) عندهم (لِتَفْعل) كقولهم في الأمر للغائــب (لِيَفْعلْ)، ولَمّا كان أمر المخاطب عندهم أكثر على ألسنتهم من أمر الغائب استثقلوا مجيء (اللام) فيه فحذفوها حذفاً مستمراً مع المضارعة وذلك طالباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال . [x] ، والذي حمل الكوفيين على القول بأن فعل الأمر معرب مجزوم هو قياسهم أمر المخاطب على أمر الغائب ومجيئه باللام في شواهد من القرآن والحديث والشعر [xi] ورفض البصريون ما قاله الكوفيون بأن فعل الأمـر معرب مجزوم بل قالوا أنَّ فعل الامر هو أصل برأسه ، وأنَّــه باقٍ على أصلهِ في البناء ((أن فعل الأمر صيغة مرْتَجَلَةٌ قائمة بنفسها باقية في البناء علي أصلها)) [xii].

فالأصل في فعل الأمـر (أفْعَلْ) عند البصريين هو (لِتَفْعلْ) إلاَّ أنّـه قد استغني عنه بصيغة (أفْعَلْ) ، يقول سيبويه : ((كما استغنِـتَ بقــولك (أضْـرِبْ) عن (لِتَضْرب))) [xiii] ، ونجد أنَّ البصريين قد بينوا ماهية هذه اللام الداخلة على فعل الأمـر هل دخولها عليه تَغير حكمه من الاعرابِ إلى البناءِ أو لا ؟ يفسر قولنا هذا ما قاله الزجاجي عن ذلك إذ قال : ((أجمع البصريون على أنَّ هذا الفعل (فعل الأمر) إذا كان بغير اللام فهو غيَر معرب ، قولك : (اذهبْ يا زيدُ ، و اركبْ ، و انطلقْ) وما أشبه ذلك ، ودليلهم على أنَّــه غير معرب أنَّــه لا بُـدَ للمعرب من عاملٍ يدخل عليهِ فيعربه ، لأن الشيء لا يعرب نفسه ، فكما أنَّــه لا يجوز أن يكون مرفوعاً ولا منصوباً ولا مخفوضاً بغيرِ رافع ولا ناصبٍ ولا خافضٍ ، فكذلك لا يكون مجزوماً بغيرِ جازم وليس في قولك (اذهبْ) و (اركبْ) وما أشبه ذلكَ جازمٌ يجزمه وفي قولك (لِيذهبْ زيدٌ ولِيركبْ) جازم وهو اللام)) [xiv]. وبعد الاستقراء عن الأسلوب الأمـر في ديوان الحسن بن راشد الحلي سنبين ما جاء على هذه الصيغة في هذا الديوان بأنماطٍ مختلفةٍ وعلى النحو الاتي :

النمطُ الاول : (فعل الأمر المُسند إلى الضمير المخاطب) : قال الحسن بن راشد الحلي :

فَخُذْ بيد الإسلام وَانعشْ عِثَارَهُ فَحَاشَاكَ أنْ ترضى لهُ وهُوَ تاعِسُ . [xv]

فالشاعر استعمل فعلي أمر وهما (فخذ ، وأنعشْ) لِأن فعل الأمـر يُراد بـه طلب الفعل على وجـه الاستعلاء واللزوم [xvi] ، وأراد الشاعـر بهذين الفعلين الأمـر المسند إلى المخاطب لِأن الأمـر بصيغة (افعل) هي من اكثر صيغ الأمر استعمالاً و شيوعاً وهـي لا تستند إلاَّ للمخاطب [xvii] ، ويلحظ أيضاً أن المخاطب هنا ضمير مستتر وجوباً تقديره (انت) وجب استتاره مع فعل الأمـر . وقـــــــال في موضعٍ آخر :

سَلْ يومَ بَــدْرٍ وأُحُــــدٍ والنَّضير وَصِفْ ـفِينِ وخَيبرَ والأحزابِ والجملِ [xviii]

وسلْ بهِ العُلمـــاءَ الرَّاسخينَ ترى لــهُ فَضَائلَ ما جُمعْنَ في رَجُلِ [xix]

استعمل الشاعر في البيتين الشعريين فعل الأمر (سلْ) في كلا البيتين وهو فعل أمـر مهموز العين وقد أُسند الى المخاطب المفرد ، والأصل فيه هو (اسأل) ، ولا فرق بين فعل الأمـر (سلْ) و (اسأل) مــن جهة المعنــى غير أنَّــه مـن عادة العرب إذا بـدأت كلامــها اختارت (سلْ) وإذا ارادت الفعل في درج الكـــلام اختارت (اسأل) وعلى ذلك جرى الاستعمال القرآنــي في قولــه تعالى : ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾ **[البقرة / ٢١١]** وكذلك قولـه تعالــى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴾ [الاسراء / ١٠١] وهذه القاعدة عنـد أكثـرية العرب [xx] ، وقد حكم المرادي بعدم جواز اثباتها إلاَّ في الضرورة [xxi]. ومن الشواهد الأخرى ما ورد بصيغةِ (أفْعَلْ) أيضاً ما قاله الحلي :

وبعدُ ، فَاعلَـــمْ زادكَ اللهُ هُـــدى أنَّـــي سأُدني لَكَ ما قد بَعُـــدا [xxii]

وقـــــال أيضاً :

كلاهُمــا حقيقــةً أو حمكـــــاً فأفهمْ وَقلْ يا ﴿ رَبِّ زِدْني علْمَا ﴾ [xxiii]

واعلــمْ بأنَّ الواجبَ الثَّانيَ عشر إباحــةُ المَوضــعِ مِثلمــا ذُكـرْ [xxiv]

وقـــــال أيضاً في حكم الواجبات المفروضةِ في الغسل :

والوَاجِبُ الثاني غَسْلُ الرَّأسِ والجيدُ ، فافْهَمْ وأتْبِعْ قِياسِي [xxv]

وفي موضـــــعٍ آخـر قـــــال فيـــــــه :

السابعُ التَّرتيبُ حتَّى لو عُكِسْ تَبطُلُ ، والثامنُ فاسْمَعْ واقبسْ [xxvi]

سادسُها الجهرُ على الرِّجـالِ في الصبح ، فاسْمَع واتَّبع مقالي [xxvii]

في الأبيات الشعرية استعمل الشاعر فيها أفعال أمـر ، وهذه الافعـال هي (فاعلم ، فافهم ، اتبع ، فأسمع ، اقبس) كلها افعال أمـر أراد بها الشاعر من المخاطب فعل ما كُلِفَ بهِ لأن الأمر هو صيغة يطلب بها الفعل من الفاعلِ المخاطب بعد حذف حرف المضارع بصيغ مخصوصة ([xxviii]) إلاّ أن ما ورد هنا من أفعال أمر هي افعال مخصوصة بصيغةِ (افْعَلْ) ، ويلاحظُ في هذه الافعال أيضاً أنها جاءت مبنية على السكون في كلِّ واحد منها ولم يحدثُ فيها إعلال لسلامةِ أحرفُها . ومما ورد حول هذه الصيغة ما قاله الحسن بن راشد الحلي :

قُلْ فيهِ ، وأسمعْ بهِ ، (وأنظرْ إليهِ تجِدْ ملءِ المَسَامعِ والأفْواهِ والمُقَلِ) [xxix]

الشاهد في البيت الشعري استعمال الشاعـر أفعال أمـر هي (قلْ ، اسمعْ ، أنظرْ) وأراد بها من المخاطب معرفة شخصية الامام علي عليه السلام مما قالهُ أهل العلم فهم أدرى بسموِ عظمته ، ومقدار فضله ، ويلاحظ في هذه الافعال أن دلالة الأمر فيها مسندة إلى المخاطب المفرد ، وهذه الافعال قد وردت مبنية على السكون لِأن الأصل فيها هو البناء والأصل في البناء هو إن يكون مبنياً على السكون قال ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) : ((فإذا كان للحاضر مجرداً من الزيادةِ في أولهِ كان مبنياً عندنا)) [xxx] . ومما ورد أيضاً بهذه الصيغةِ وإسنادها الى المخاطبِ المفرد ما قاله الحلي وهو يتطرق إلى الاحكام الشرعيةَ التي تخصُ موضوع التيمم :

بلْ إنْ يَكُنْ ذاكَ عن جنابةٍ فضربتانِ ، فأحتفِظْ جوابـهُ
وليس بالواجـــب أنْ يُكرِّرَا لِكُـلِّ فـرْضٍ ، فاتَّبــع مـا قـرَّار [xxxi]

استعمل الشاعر هنا افعال أمر وهي (احتفظ ، و اتبــع) وأراد بها أمر المخاطب على أن يكون على طهارةٍ تامــة قبل أداء فريضةِ الصلاة وهذه الطهارة التي ارادها الشاعر هنا هي طهارة البدن باعتبارها من اهم شروطِ الصلاة وبدونها لا تُقبل فجاء الأمـــر بهذه الصيغـة لكي تقبل الصـلاة . وفي موضعٍ آخر قـــــــــال :

وثالثاً : ضَعْ جبهـةً على مَا ليس السُّجودُ فَوقَهُ حَرَامَا
ورابعاً : فإنْ يُساوي مَسْجِدُهْ مَوقفهْ ، فأصْغِ إلى مَا أُوردُهْ [xxxii]

بعد أن بين الشاعر في الأبيات الشعريةَ المتقدمة موضوع الطهارة ، جاء في هذهِ الأبيات بأفعالِ أمرٍ تخص شروط إقامة الصلاة وهذه الافعال هي (ضعْ ، و أصغِ) ، ويلحظ في هذه الافعال هي افعال صحيحة أُسندَ كل واحد منها إلى المخاطب المفرد ، لأن الفعـل إذا أُسنِدَ إلى المخاطبِ كان في أمرهِ وجهان : الاول أنَّ يُبنى فعل الفاعل بناءً مخصوصاً وهو بناء (أفعل) وما هو بمعناه نحو (قمْ) و (وأقعدْ) ، والثاني : أنَّ يدخل (لام) الطلب على فعلهِ المضارع فيقـال : (قمْ) و(ليقمْ) [xxxiii] .

النمط الثاني : (فعل الامر المسند إلى واو الجماعة) . لم يرد هذا النمطُ في ديوان الحسن ابن راشد الحلي إلا في موضعٍ واحد من هذا الديوان وذلك عندما تطرق الشاعر إلى موضوع الصلاة وكيفية إقامتِها ، إذ قال:

فـإنَّ كُـلَّ رَكعـةٍ تَشمِلُ خَمْس رُكُوعاتٍ ، وَثانِيهـا أجعلُـــوا . [xxxiv]

استعمـل الشاعر في الابيات الشعريـة فعل الأمـر (اجعلـوا) وأراد بـهِ الأمـر المسند إلـى المخاطب الجمع ، فـ (اجعلوا) هنا فعل أمـر مبني على حـذف النون لِأن فعل الأمـر يُبنـى على حذف النون إذا اتصلت به ألـف الأثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ([xxxv]) ففعل الأمر (اجعلوا) مبني على حذف النون لأن مضارعـه مـن الأفعال الخمسـة و الـواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفــع فاعل .

النمط الثالث : (فعل الامر بفعل الكون) : ورد هذا النمط في عشرة مواضع من الديوان إذ قال الحسن ابن راشد الحلي وهو في حديثهِ عن الاحكام الشرعيةِ التي تخص الصلاة وواجباتها :

خامسُها مَا أَوجَبَ احتِياطا فَفِي الرباعياتِ كُنْ محتاطـا [xxxvi]
بينَ اثنتين وثلاثٍ ثُمَّـــا خَمْسٍ فَكُنْ بحفظهِ مُهتمَّـا [xxxvii]
ثُمَّ احتياطُ ركعتينِ قائمـاً وسجدتي سَهْوٍ ، بذا كُنْ عالِمـــــا [xxxviii]

في هذه الأبيات استعمل الشاعر فعل الأمر (كُنْ) والذي يحمل معنى الأمـــر، و كان المراد من (فعل الأمر) هو حمل المخاطب على فعلِ شيء ما ، كما بيناه مسبقاً، إلاّ أنّه هنا قد ورد فعل الأمر وهو الفعل (كُنْ) بصيغةٍ لا يراد بها حمل المخاطب على فعل الشيء المكلف بهِ انجازه أو فعله ، لأنَّ المخاطبَ كائن ، وإنَّما يُـراد بهِ كون خبره ، وحدوثه ، فعندما نقول: (كُنْ مجتهدا) نُريدُ أنْ يكونَ الاجتهاد صفة ملازمة لـه ، والذي يؤدي الملازمة بين الصفة والموصوف ، هو فعل (الكون) ، وليس (الكون على صفةٍ) مقصوراً على الأمرِ ، وإنَّما يشاركه النهي في ذلك ، وأشار إلى ذلك أبو حيان الاندلسي (ت: ٧٤٥هـ) ، وعدَّ النهي عن الكونِ على صفةِ من الصفاتِ أبلغ من النهي عن تلك الصفة ، فقولك : لا تكُنْ ظَالِمًا، أبلغ مِن قولك : لَا تظْلم ، لِأَنَّ لا تظلم نَهْيٌ عَن الالتباس بالظّلم . وقولك: لَا تكُنْ ظَالِمًا نَهْيٌ عَنِ الكونِ بهذه الصفة، وقد علل ذلك بأن النهي عن الكونِ على صفةٍ قد يدل بالوضـــــعِ علـــى عمـــوم الاكوان المستقبلية علـــــى تلك الصفةِ ويلزم من ذلك عموم تلك الصفة [xxxix] .

ثانياً ـ الأمـر (بصيغة لِيفْعَلْ) :

وهي الصيغة الثانية من صيغِ الأمـــر وتتكون هذهِ الصيغة من الفعلِ المضارع المسبوق بـ (لام) ، الطلب فهي تسمى (لام الأمر) أو (لام الطلب) ، وهذه اللام عادة ما يطلب بها الفعل [xl] . وهـــذه اللام الداخلة على الفعل المضارع تتكون منها صيغة الأمر (لِيفْعَلْ) ، والأصل فيها أن تستعمل في الأمـــر عند انتفاء الخطاب ، لأن أمـــر غير المخاطب لا يكون إلاَّ بإدخالِ هذه (اللام) ، فـ (اللام) في الأمر للغائب ، وصيغة (لِيفْعَلْ) في الأمـــر غير المخاطب كمنزلتها بصيغة (افْعَلْ) في أمر المخاطب نحو قوله تعالى : ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ ﴾ [الطور / ٣٢] [xli] . وبيَّن ابن الخشاب (٤٩٢ - ٥٦٧ هـ) أنَّ دخول هذه (اللام) ،يكثر ويطرد في فعلِ الغائب ، وأنّ دخولها على فعلِ المتكلم قليل ، نحو قول القائلِ (قمْ ، ولأقُمْ مَعَكَ) وأنّ الاقل منها هو دخولها على فعلِ المخاطب [xlii] .ودخول هذه (اللام) على فعلِ الغائب دون المخاطب الحاضر لسبب ذَكره المبرد (ت: ٢٨٥هـ) إذ قـــال : ((فَمَا كَانَ مِنْهُمَا مَجْزُومًا فَإِنَّمَا جزمه بعامل مدْخل عَلَيْهِ فاللازم لَهُ اللَّام وَذَلِكَ قَوْلك : ليقمْ زيد ، ليذْهب عبد الله تَقول : زرني ولأزرك فَتدخل اللَّام لِأَن الْأَمر لَك . فأَما إِذا كَانَ الْمَأْمُور مُخَاطباً فَفعله مَبْنِيّ غير مجزوم وذَلِك قَوْلك اذْهَبْ انْطلق)) [xliii] .

وتعد هذهِ (اللام) عند النحويين من الأدواتِ العاملة الجازمة للفعلِ وهذا ما وجدناه عنـد سيبويه الذي تحدث عن ذلك في ((باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها)) إذ قال : ((باب ما يعمل في الافعالِ فيجزمها ، وذلك : لَمْ ، و لَمَّا ، و اللام التي في الأمرِ ، وذلك قولك : لِيفْعَلْ ، و لاَ في النهي ، وذلك قولك : لاَ تَفْعَلْ فإنَّما هي بمنزلةِ لَمْ)) [xliv] ، والواضح من قولِ سيبويه هذا أنّ هذهِ (اللام) تسمى (لام الجزم) إلاَّ أنّ اطلاق تسميةِ (لام الطلبِ) أولى إذ تشمل الأمـر الحقيقي والدعاء والالتماس [xlv] ، ويلحظ في هذه اللام عند دخولها على الفعل المضارع تنقل زمنـه من الحال إلـى الاستقبال و هذهِ (اللام) لا تجزم إلّا فعلاً واحداً [xlvi] .وقـد وردت هذه الصيغة في ديوان الحسن بن راشد الحلي في (احد عشر) موضعاً منها ما قاله :

وَمَنْ رَأى أنَّ القُعُودَ مُمتَنِعْ عليهِ فَلْيَصـلِ وهو مُضطجِعُ [xlvii]

نلحظ أن الفعل الوارد في البيت الشعري (ليصلِ) هو فعل مضارع دخلت عليه لام الأمر فأفادت معه الطلب وتوجه زمانه من الحال إلى الاستقبال ([xlviii]) . ومن الجدير بالذكرِ أن حركة هذه (اللام) الداخلة على فعل الأمـر هي الكسرة إذا ابتدأت بها ، فإذا كان قبل هذه اللام واو العطف أو فاؤه جـاز في ذلكَ كسر اللام، على الاصلِ ، وإسكانها تخفيفاً وهو الأكثر على الألسنِ ، أمَّا إذا كانَ قبلها ثُمَّ فإن الوجه الصحيح في ذلك هو كسر اللام يقول الزجَّاجي : ((وإذا كان قبل لام الأمر واو العطف أو فاؤه جاز كسر اللام على الأصل وإسكانها تخفيفا لأن الفاء والواو يتصلان بالكلمة كأنهما منها ولا يمكن الوقوف على واحد منهما وذلك قولك فلينطلق زيد ولينطلق وإن شئت كسرت اللام وإن شئت أسكنتها ، والإسكان فيها أكثر في الكلام فإذا كان قبلها ثم، فإن الوجه كسر اللام لأن ثم حرف يقوم بنفسه ويمكن الوقوف عليه والابتداء بما بعده والواو والفاء لا يمكن ذلك فيهما.)) ([xlix])

وَأَنْ يـرى فـي الرَّفـع مُطمئنـا أَيْ ساكنـاً ، وليكـفْ صـدق المعنـى . [l]

نجد أنَّ الفعل (وليكف) هو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمهِ حذف آخره لأنه منتهي بحرف العلة الياء ، وقد سبق هـذا الفعل المضـارع بـ (لام الأمر) وهذه اللام أيضاً جاءت مسبوقة بحرف عاطف وهو (الفاء) ، فعندما يسبق الفعل المضارع بعاطف الواو أو الفاء جازفي هـذه اللام الكسر والاسكان ، والاسكان للتخفيف ، لان الواو والفاء يتصلان بالكلمةِ ويصبحانِ كأنهما منهما ([li]) .

ثالثاً : الامـر بصيغة (المـصدر) :

وهذه هي الصيغة الثالثة من الصيغ التي يرد بها (الأمـر) ، فالمصدر هو ما دلَّ على حدث غير مقترن بزمن ، مشتمل على احرف فعله ، وقد كانت العرب قديما تستعمل المصدر المنصوب للدلالة على (الأمـر) ، فيراد به الفعل كما يراد من الصيغِ الاخر فيجري المصدر مجرى فعل الأمـر في طلب الفعل [lii] . وقدَ تباينت آراء النحويين في سبب إقامة المصدر مقام فعل الأمـر ، فيرى ابن فارس (ت٣٩٥ هـ) أنَّ هناك دلالة على الاغراء بالفعل فضلاً عن الطلب إذ قال : ((ومن سنن العرب التعويض وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة.....، ومن ذلك إقامة المصـدر مقام الامر ، كقولـه تعالى ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [سورة الروم : ١٧] فتأويل الآية : سبحوا للهِ جلَّ ثناؤهُ ، فصار في معنى الأمرِ والإغراء)) [liii]. أمَّـا الزمخشري (ت : ٥٣٨هـ) فـذهبَ إلـى أنّ إقامةَ المصدر مقام فعل الأمـر فيه شيء من الاختصار مع اعطاء معنى التوكيد ، لأنك تذكر المصدر وتدل على الفعلِ بالنصبةِ التي فيه [liv] . ومن الباحثينَ المحدثين نجد أنَّ الدكتور مهدي المخزومي يرى أن إقامة المصدر مقام فعل الأمـر ليس فيـه شيء سـوى الدلالة علـى الأمر لا غير [lv] ، وذهب هذا الاتجاه الدكتور احمد عبد الستار الجواري الذي يرى في إقامة المصدر مقام الفعل على نحو ما رآه الدكتـور مهدي المخزومي فهـو لا يرى في المصـدر سوى الـدلالـة على الامر [lvi] . ومن الشواهد الواردة في ديوان الحسن بن راشد الحلي حول هذه الصيغة مـا قاله على لسان السيدة (زينب الكبرى) عليها السلام بعد أن فقدت أخاها في واقعة الطف يقول :

تقولُ يَا قوم مهلاً إنَّهُ رَجُلٌ لهُ مقـامٌ ـ كَمـا قدَ تعلمونَ ـ علي . [lvii]

وكـذلك قولـهُ في موضعٍ آخر :

هذا ابنُ فاطمةٍ هذا ابنُ حيدرةٍ مهلاً بهِ لنْ يَفُوتَ القصدُ بالمُهَلِ . [lviii]

إنَّ الشاعر قد استعمل (مهلاً) في كلا البيتين فـ ((مهلا هنا جاءت مصدر (أمهِلْ) وأصله : إمهالاً ، حُذِفَ زائدهُ وجُعِلَ بدلاً من التلفظِ بهِ)) [lix]. ونجد أيضاً أنَّ هـذهِ الصيغة يمكن أنَّ تكونَ من المصادرِ التي تُستعمل للمؤنث ، والمذكر المفرد ، والمثنى ، والجمع على سواء . قال ابـو عبيد معمر بن المثنـى (المتوفى: ٢٠٩هـ): ((قولُك : (مهلاً) للأنثـى والذكـر والاثنين والجميع ، وهي في موضعِ (امهل) ، وقـد فعلوا هذا في غير مصدر أمروا به)) [lx] . ومما ورد حول هذه الصيغة أيضاً ما قـالهُ :

تقـولُ لهُمْ : بقيـاً عَلَيهِ فأنَّـهُ كما قـدَ عَلِمتُم للميامينَ خامـس . [lxi]

فـ (بقيا) مصدر (بقي) وقد استعملها الشاعر هنا بمنزلةِ المصدر الذي يقوم مقام الأمـر ، فالشاعر أراد بـ (بقياً) هنا مصدراً يستعمل للمخاطب ولا يستعمل للغائب ، يقول ابن عقيل : ((المنقول أنَّ المصدرَ لا ينوب مَنَابَ فعل الامر الغائب ، وإنَّما ينوبُ مَنَابَ فعل الامر المخاطب ، نحو : (ضَربا زيداً) أي : اضْرِبْ زيداً)) [lxii] .

وإذا رجعنا إلى البلاغيين فنجد ابن الاثير (ت: ٦٠٦ هـ) منهم يرى أن الغرض من استعمال المصدر ما هو إلاّ شيء من الاختصار والمبالغةَ والتوكيد فهو يقول : ((ومن حذف الفعل باب يُسمى (إقامة المصدر مقام الفعل) وهو باب لطيف المأخذ ، وإنما يفعل ذلك لِضربٍ من المبالغةِ والتوكيد.....، وأُقيم المصدر مقامَه وفي ذلك اختصار ، مع إعطاء معنى التوكيد المصدري)) [lxiii] ، ويرى الدكتور تمام حسان أنْ العـلة من إقامـة المصدر مقام الفعل أن المصدر يشبه الفعل في

المادة الاشتقاقيــة ولكن يختلف عنه ولا يساويه في الدلالــة، فالفعل يفيد الطلب أمَّا المصدر يفيد الطلب ويفيد إلى جانب الطلب معنى آخر فيه شيء من الحث والحضِّ على الفعل وهذا مما لا يوجد في صيغةِ الأمــر المجردة [lxiv] .

رابعاً : الامـــر بصيغة (أسماء الأفعـــال) :

يقصد بـ (أسماء الأفعــال) ((هي ألفاظ تقوم مقام الافعال في الدلالةِ على معناها وفي عملها)) [lxv] ، وتحدث النحويون عن سبب إطلاقهم هذه التسمية على هذه الالفاظ فقد وجدوا أنَّ هذه الالفاظ تؤدي ما تؤديه الافعال ألاَّ أنها تخالِف تلك الالفاظ في أنَّها لا تتصرف تصرفها [lxvi] ، وكذلك إنَّ هذه الالفاظ لا تشبــه الافعال في كونها لا تتصل بها نون التوكيـد ، فهي تكون على لفظٍ واحدٍ مع المفرد والمثنى والجمع والمؤنث والمذكر ، ويلحظ في هذه الالفاظ أنَّها لا تتصل بها الضمائر البارزة ، كما لا يجوز في هذه الالفاظ أنَّ يتقدم معمولها عليها ، ولا تستعمل ألاَّ مع المخاطب [lxvii] . زيادة على ذلك من كون بعضها ظرفاً ، وبعضها الاخر جار ومجرور [lxviii] ، ويرى ابن جني (ت : ٣٩٢هـ) أن هذه الالفاظ لم تعد أفعالاً على الرغم منَ تأديتها معاني الافعال وعملها لأنَّه وجدها تقبل بعض علامات الأسماء وخواصِها منها قبولها التنوين الذي هو علم التنكير كما في قـولهم (صهٍ) ، والتثنية التي يُراد بها تكرير المعنى وتوكيده كما في قولِهم (دُهْدرين) أي بطلَ بطلاً بعد بطل ، والجمع كما في (هيهات) والتأنيث كما في (أُفٍ) والإضافة كما في (دونكَ) ، ولام التعريف كما في (النجاءك) فهو أسم (آنجُ) وكذلك التصغير كما في (رويدك) [lxix] .

وقد قسمت أسماء الافعال إلى متعدية ، ولازمة وهذا التقسيم يعتمد على دلالتها على الزمن التي خرجت إليه الصيغة ، كأن يكـون اسم للفعل في زمنِ الماضي وهي قليلـة في الاستعمال مثل : شتان ، هيهات ، فهي أسمــاء افعال بمعنى : افترق و بَعُـدَ ، أو اسم للفعل في زمن المضارع أو الحاضر وهي قليلة أيضـاً في الاستعمال مثل أوّه بمعنــى أتوجـع وأتضجر ، قـدّ بمعنى : يكفي ، و وا ، وي ، واها بمعنى : أتعجب او اسم لفعل الامر وهذا هو القسم الأكبر من أسماء الأفعال ولعل هذا عائد إلى المقام الذي يقتضيــه فعل الأمــر [lxx] ، أمَّا ابن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ) يقول في هذا الموضوع : ((واعلم أن هذه الأسماء المسمى بها الفعل بابها الأمر، لأنه الموضع الذي يجتزأ فيه بالإشارة في أكثر الأحوال عن النطق بلفظة الأمر، وأسرار ذلك : أن المراد بها مع ما فيها من مبالغـة الاختصار ، والاختصار يقتضي حذفاً ، والحذف يكون مع قـوة العلـم بالمحذوف وهـذا حكم مختص بالأمــر ، لأن الأمـر يستغنــي فيه في كثير من الأمر عن ذكر ألفاظ أفعالــه بشواهد الحال)) [lxxi] . ولا بـدَّ لنا من أن نُبين أن أسماء الأفعال تقسم من حيث الأصل التي وضعت لــه إلى :

أولاً : قسم مرتجل أي أن أصل وضعــه اسم فعل ، فلم يعرف إلا بهذا الاستخدام ، ولم يستعمل إلا على هذا الحال ومن ذلك (صــه ، أفّ ، آمين ، هيهات ، آه ، هلم ، شتان) والقسم الثاني : هو القسم المنقول وهو ما سبق أن استعمل في غير اسم الفعل ثم نقل استعمالــه للدلالــة على معاني أخرى والقسم الأخر: هو المعدول عن فعل الأمر على صيغة (فَعالِ) [lxxii] . وبعد استقرائي للأبيات الشعرية التي ذكرها الشاعر في ديوانه وجدت أن الشاعر الحلي قد اقتصر ذكره على القسم الثاني من هذا التقسيم وهو القسم الخاص بالأفعال المنقولة . ومما ورد من هذه الصيغة في ديوان الحسن بن راشد الحلي هي استعماله للأسماء الافعال (دونك) فقد جاء ذُكرها في اربعة مواضع، و (هاك) ورد استعمالها في ثلاثِ مواضع أمَّا الاسماء الأُخر فلم يعد لها ذكرٍ في ديوان الشاعر الحلي قــال :

فَدُونَكَهَا يَا صَاحِبَ الأَمْرِ مِدحَـــةً مُنَقَّحــةً مَا سَامَهــا العَيْـبَ لاَ قِسُ [lxxiii]

فـ (دونكَ) جاءت هنـا اسم فعل أمر مبني غير معرب ، والسبب في هذا البناء لأن اسماء الافعـال قـد شابهت الحرف فــي أنَّها نائبــة عـن الفعـلِ غيـر أنَّهـا لا تتأثر فيه [lxxiv] . وأن الفاعل في (دونك) هو الضمير المستتر وجوبا تقديره (أنت) لأن أسم الفعل يعمل عمل فعلـه ، وليس هو (الكاف) لأن (الكاف) هنا جاء للمخاطب فلا يتعين كون أحدهما فاعله اسماً للفعل ما لَمْ يتصل به كافُ الخطابَ [lxxv] ومن الواضح أن أسماء الأفعال تشترك مع الأفعال في دلالتها الواحدة على معنى الفعل ولذلك فإن أحكـام أسم الفعل مع فاعلــه هـي أحكام الجملــة الفعلية كوقوعهـا صفـة أو حالاً أو مفعولاً به بعـد القول [lxxvi] . وقـد أُختلف في بيان محل هذه الالفاظ من الإعراب ، فبيَّن أبو حيان النحوي الأندلسي (ت : ٧٤٥ هـ) آراء النحويين حولها إذ قال : ((ومذهب الأخفش أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، ونسبه أبو جعفر النحّاس إلى الجمهور وذهب سيبويه، والمازني، وأبو علي الدينوري إلى أنها في موضع نصب بأفعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع النصب ، وذهب بعض النحاة إلى أنها في محل رفع على الابتداء ، وأغنى الضمير المستكن فيها عن الخبر ، والصحيح أن كلاً منها اسم الفعل ، وأنَّـه لا موضع لها من الإعراب)) [lxxvii] . ومن الشواهد الأخرى التي وردت في ديوان الحسن بن راشد الحلي استعمالــه لأسم الفعلِ (هاك) بمعنى خُذْ إذ قـال :

فَهَاكَهَا مَنظُومَةً فِـــي سِمْطِ مَضبُـــــوطَةَ الأَحكَامِ أَحلَىَ ضَبْطِ . [lxxviii]

وَهَاكَ رَابِعَ المُقَـدِّمـــــــاتِ فَإِنَّهـــــا مَعرِفَةُ الأَوقَـــــاتِ . [lxxix]

استعمل الشاعر (هاكَ) في كلا البيتين بصيغة اسم فعل امر بمعنى (خذ) مبني غير معرب أيضاً ، والفاعل فيه ضمير مستتر وجوباً والكاف هنا ضمير الخطاب ، وقد اختلف النحويون في (هات أو هاك) هل هو اسم فعل أمـر أم أنَّــه غير ذلك ؟ ، فذهب الزمخشري إلــى أن (هاك أو هات) اسم فعل أمــر وذلك لعدم تصرفها [lxxx] .

أمَّــا ابن هشام فقد خالفــه في هذا الرأي فذهب إلــى أنَّ (هات) فعــل أمــر جامد وليــس أسم فعل أمــر بدليل أنه دال على الطلب ، وقبوله ياء المخاطبة ، ودليله الاخـر أن الفرق بين الفعل واسم الفعل أن الفعل تتصل به ضمائر الرفع البارزة ، وهي ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ، تقول : المحمدان ضربا بكرا ، والمحمدون يضربون بكرا ، وتقول في الأمر : اضربا ، واضربوا ، واضربي ، فأما اسم الفعل فلا تتصل به هذه الضمائر ، بل تقول (صه) و (مه)

بلفظ واحد سواء أكان المأمور واحدا أم اثنين أم جماعة [lxxxi] . ومن المواضع الأخرى التي ذكر فيها الشاعر (دونك) اسم فعل أمر ما قالــه في حديثه عن موجبات الصلاة وما ينبغي على المرء الالتزام بها :

والمُوجِبَاتُ للـوُضُـــوءِ عَشْـــرُ مَــعْ واحـــدٍ ، دُونَكَها يَا عَمْرُو [lxxxii]

وقال ايضا في موضعٍ آخر :

وهـــذِهِ الثَّالِثَـــةُ المُقَدِّمَـــةْ دُونَكَها كَـالـــــدُّرَرِ المُنَظَّمَـــــهْ [lxxxiii].

نجد ان الشاعر في كلا البيتين قد استعمل (دونك) اسم فعل أمـر ، ، والأصل أن هـذه الألفاظ إنما هي متعلقات الأسناد في الجملةِ العربية ، قال ابن فارس في كلام الحق : ﴿ **مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ** ﴾ (سورة يونس : ٢٨) : ((كأنه قيل لهم : انتظرونا مكانكم حتى يفصلَ بينكم)) [lxxxiv] ، وفي ذلك نجد أنّ الرضي قد نبَّه على أنَّ هــذه المتعلقات ، حين كَثُر استعمالها وحدها صارت تستعمل بمعنى الأفعال التي كانت متعلقة بها وأصبحت تؤدي عملها فاستغنى بها عنها وكان الغرض من ذلك هو الفراغ من الكلام بسرعة فأختصر الكلام بحذف الفعل ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل فوات الأوان [lxxxv] . وَبينَ الدكتور قيس الاوسي أن ما يطلق عليه النحويون من (اسم فعل الأمر) يضم أبنية مختلفة ، لَمْ يحسن النحويون تصنيفها ودراستها ، وإنما حَشروها حشراً تحت هذه التسمية لمجرد اشتراكها في الدلالةِ على الأمر ، ولا يكفي في ذلك مـا حاولوه من تصنيفها ، لأنَّه يخرج عن نطاق هـذه التسمية [lxxxvi] .

خامساً ـ الامـــر بصيغة الخبـــــــر :

من الأساليب التي يرد فيها الأمر في العربية هي صيغة وروده بلفظ (الخبر) ، ولمَّا يرد الكلام مستعملاً في غير موضعه فإن ذلك الكلام يخرج من صيغتهِ الاصلية إلــى صيغةٍ اخرى تسمى عندئذ بالصيغة المجازية ، فخروج الأمر عن مقتضى الصيغ التي ورد فيها وإقامة صيغة مقام أخرى هو نوع من انـواع المجاز [lxxxvii] ، ومن النحويين الذين تكلموا حول صيغة الأمر و ورودها بصيغة الخبر سيبويـه الذي بين ذلك في (باب الحروف التي تنزل بمنزلة الامر والنهي) إذ قـال : ((لأن فيها معنى الأمر والنهي فمـن تلك الحـروف : (حسبك) و (كفيُك) و (شرعك) وأشباهها تقول : حسبك يفهم الناس ومثل ذلكَ : (اتقى الله امرؤٌ و فعل خيراً يُثب عليهِ لأن فيه معنى : لِيتقِ الله امرؤٌ وليفعل خيراً وكذلك ما اشبه هذا)) [lxxxviii]. ، وورود الأمـر بصيغـة الخبر عنـد سيبويه قـد يأتي مفيداً (الدعاء) إذ قــال : ((واعْلَمْ ان (الدعاء) بمنزلة الامر والنهي ، وإنما قيل (دعاء) لأنهُ استُعظِم أن يُقــال: (امر) و (نهي)...، تقول : زيداً قطع الله يدهُ ، وزيداً أمَرَّ الله عليه العيشَ ، لان معناهُ معنى : زيداً ليقطع الله يده)) [lxxxix] ، وهناك من النحويين من يرون أنّ الأمـــر الذي يرد بصيغة الخبر يكون أبلــغ منه في الصريح كما يـرى الزمخشري الذي بين العلة من ذلك مبيناً ما فيه من تأكيد الامر والمبالغة وكذلك الحث عليه ، ونراه يقول في قول الحق جل قوله من سورة البقرة اية (٢٢٨) ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ : ((فإن قلت : فما معنى الاخبار عنهن بالتربص ؟ قلت : هو خبر في معنى الامر وأصل الكلام : (وَلِيتربصن المطلقاتُ) ، وإخراج الأمـــر في صورةِ الخبر تأكيد للأمر وأشعار بأنه مما يجب أن يُتلقى بالمسارعةِ إلى امتثالهِ ، فكأنهن امتثلنَ الامرَ بالتربصِ فهو يُخْبر عنه موجوداً)) [xc] ، وعليه فإن ورود الامر بصيغة الخبر عند الزمخشري فيه فائدة في تأكيد الامر ومبالغته والاسراع في الامتثال . وكذلك يرى ابن هشام في قوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ وقوله تعالى ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ ، بأن فيه معنى التأكيد على الأمر والمبالغة إذ قال : ((وهذا الفعلان خبريان لفظاً ، طلبيان معنى .....، وفائدةُ العدول بهما عن صيغة الامر ، التوكيد والإشعار بأنهما جديرانِ بأن يُلتقيا بالمسارعةِ ، فكأنهن امتثلنَ ، فهما مُخْبر عنهما بموجودينِ)) [xci] فـإذا كان النحويون قد وجدوا في خروج الأمر من صيغتهِ الاصلية إلى صيغةٍ اخرى له اسباب ، فـإنَّ البلاغيين كذلكَ يرون في خروج الأمر عن صيغهِ له اسبابٍ أيضاً يقول السكاكي : ((أعلمْ أنْ الطلب كثيراً ما يخرج لا على مقتضى الظاهر وكذلك الخبر ، فيذكر أحدهما في موضع الاخر ولا يُصار ذلك إلاَّ لتوخي نكت)) [xcii] .ومما جاء من أسلوب ورد فيه الأمر بصيغة الخبر في ديوان الحسن بن راشد الحلي ما قاله :

بحيثُ يَبْقـى الخَبـرُ اسَتفْهَامَـــا فَتُبْطل الصَّـلاةُ لا كلامَـــــا [xciii]

في البيت الشعري نجد أن الشاعر قد استعمل الفعل المضارع (يبقى) و أراد به الأمر الذي يردُ بصيغة الخبر ، لأن فيه معنى (لِيبقِ) ، فيكون الامر بصيغة الخبر لفظه واعرابه هو نفس لفظ الخبر واعرابه ، ولكـن معناه هـو معنى الأمر [xciv]. ويرى الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) أن الذي يرشدك إلى الجملة بأنها جملة خبرية تحمل معنى الأمر هو السياق الذي ترد فيه فيقول في تفسير قوله تعالى ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ : ((فان السياق يدل على أن الله تعالى أمر بذلك لأنَّه خبر وإلا لزم الخلف في الخبر وسبق في المجاز)) [xcv] وبين أيضاً أن استعمال الخبر بمعنى الأمر أو النهي في القرآن الكريم أنَّما يستعمل مع الصيغ التي لها دلالة على الوجوب [xcvi]

وقال أيضاً حول مجيء الأمر بـ (صيغة الخبر):

وكُـــلُّ مَنْ لـــمْ يُطقِ القِيَـامَا أصـلاً يُصَلِّي قَاعِداً إلزامَـا [xcvii]

نجد أن الشاعر قد استعمل أسلوب الأمـر ، ولكنه لم يستعمل الصيغ الحقيقية التي يرد فيها الأمر إنما استعمل صيغة اخرى وهي صيغة مجيء الأمر بصيغة الخبر فالفعل الذي استعمله الشاعر وأراد به الأمر هو الفعل المضارع (يُصلي) ، لأن فيــه معنى (لِيصلِ) لما فيه من الحث ، والمبالغة ، فالشاعر هنا اراد أن يحث المخاطب على أداء فريضة الصلاة التي جعلها الله من الواجبات التي يلزم المرء ادائها ، وهذا النوع منْ الطلب عند يردُ بصيغة لفظ الخبر فإنه يخرج مفيداً الأمر الحقيقي [xcviii].

المعـــــاني المجـــــــازية :

أن لصيــغ الأمر معنيين : الاول المعنى الحقيقي والثاني المعنى المجازي أو البلاغي فالمعنى الحقيقي هو ما استعمل لطلب حدوث شيء لم يكن حاصــلاً وقت الطلب على سبيل الاستعلاء والإلزام أمَّــا المعنى المجازي فهو خروج صيغة الأمــر من معناها الحقيقي إلى معاني أخرى مجازية يدركها السامع من خلال السياق وقرائن الأحــوال [xcix] .

ويبدو أن الكثير من الشعراء وكذلكَ الأُدباء عند كتابتهم عن الاغراض الشعرية والأدبية ، فأننا نجدهم يميلون إلـــى المعاني المجازيةَ ، وعلةُ ذلكَ لمَّا لهذهِ المعاني منْ التأثير في نفسِ السامع أو المتلقي ولِمَّا لها ايضا من تهيج مشاعره واحاسيسه ، في المقابلِ لا نجد هناك مانع في أن يتناول الشعراء والادباء في موضوعاتهم المعاني الحقيقية ، عندما يريدونَ أن يُوظفوا تلك المعاني في نصوصهم الادبية والشعرية ، والتي يصلون من خِلالها إلى التأثير الانفعالي والنفسي عند المخاطب ، ويكون ذلكَ منْ خلالِ ايقاعُ الفعل ، والنهي ، والترك ، والاستعلاء، والتكلف ، والنداء إلــى لمن هو اعلى رتبة على سبيل الايجاب واللزوم .

فمن المعاني المجازية التي خرج إليها الأمر في ديوان الحسن بن راشد الحلي هي :

١ ـ **الدعـــــاء :** وهو طلب على سبيل التضــرع ويكون في صيغــة الأمــر والتوســل ، وغالبا ما يصــدر من الأدنــى إلــى الأعلــى منزلــة وشأنا ([c]) وقال عنه سيبويه : ((اعلم أن الدعاء بمنزلة الامر و النهي ، إنما قيل (دعاء) لأنَّهُ استعظم أن يُقال : (امر) و (نهي) وذلكَ قولكَ : (اللهم زيداً فأغفر ذنبه))) [ci] وعرَّفــه القزويني بقــوله : ((بأنَّــه طلبُ الفعل على سبيل التضرع والخضوع)) [cii] وَمن الدعاء الوارد في ديوان الحسن بن راشد الحلي قولـــــه :

أَ بُثكَ يَا مولايَ بلوايَ فأشفها فَأنتَ دَوَاءُ الداءِ وَالدَّاءُ ناجِسُ [ciii]

فالأمر المجازي الوارد في البيت الشعري هو فعل الامر (فأشفها) فقد خرج من معناه الحقيقي إلى معناه المجازي قصاً في التضرع والخضوع وطلب الدعاء بالشفاءِ ، فالشاعر هنا لم يأمر المخاطب بالصيغةِ الحقيقية كون المخاطب أعلى منه في الرتبةِ والمنزلة لذلك جاء استخدامه للفعل بصيغة الدعاء لا غير .

٢ـ النصــح والإرشـــاد :

من الاساليب الأخرى التي خرج إليها أسلوب الأمر هو (النصح والإرشاد) ويُراد منْه حمل المخاطب على الاستماع والأخذ بما كُلِفَ به من الناصح والإرشاد إليه وعادة ما يكون هذا الأسلوب من الأعلى إلى ما هو دونه في المرتبة ، إلا إنه طلب لا تكلف فيهِ ولا لزوم ، وإنَّما هو طلب يحمل بينَ طياتهِ معنى النصيحةَ والموعظةَ والإرشادِ [civ] .

ومن شواهد هذا النوع في ديوان الحلي :

وإنَّما يُشرعُ عنـدَ العُذرِ مَنْ لَـــــــمْ يَكُن يَدْرِ بذا فَليدرِ . [cv]

وقال في موضعٍ اخر :

فإنَّهُ نِسيانُ غيرِ الرُّكنِ مَنْ الفُروضِ ، فافْتَهِم ما أَعني . [cvi]

اذا تدبرنا قَول الشاعر في البيتين الشعريين نجد أن الشاعر استعمل افعال أمر غير حقيقية وهي (ليدر ، افتهم) افادة كلُّ منها النصح والإرشاد ، لأن الشاعر أراد من المخاطب أن يصغي إليه لكي يفهم ويعرف الطرق المثلى في الأحكام الشرعية التي فرضها الله عليه ، وهذا النصح والارشاد جاء بــه الشاعر الحلــي من غير تكلف ، ونجد أيضاً أن هذه الافعال جاءت كلُّ واحدة منها بصيغةٍ مختلفة عن الاخرى فالفعل (ليدر) جاء بصيغة المضارع المقرون بلام الأمر ، والفعل (افتهم) قد جاء بصيغة (افعل) وهي الصيغة الرئيسية في اسلوب الأمر .

٣ ـ الإباحة :

هو أسلوب يُراد بــه أن تكــون في مقام توهــم المخاطب وعدم جواز فعل الشيء ([cvii]) وقد يدفع هذا التوهم بأن فعل الشيء مباح ولا حرج فيه مثل ما جاء في قولــه تعالى ، ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (سورة البقرة / الآية ١٨٧) ، وورد هذا النوع من الأسلوب في ديوان الحلي إذ قال :

سَلْ يوم بَدْرٍ و أحدٍ والنضير وَصِفْـــ ـفِينٍ وَخيبَرَ والأَحزَابِ وَالجَمَلِ

وسَلْ بِهِ العُلَمَاءَ الرَّاسِخين تَرَى لهُ فَضَائِلَ ما جُمِعت في رَجُلِ ([cviii])

استعمل الشاعر في هذه الأبيات فعل الأمر (سلْ) وأراد به الأمر المجازي الذي يفيد الإباحة ، فهو يريد من المخاطب الإباحة في السؤال عن الامام علي ﷺ الذي شهدت له بذلك بدر ، و احد ، و الاحزاب ، والصفين ، و خيبر ، والجمل ، ولا يقتصر السؤال عن المعارك التي خاضها ﷺ بل ، أن الشاعر حملهم على أن يسألوا العلماء الراسخين سيجدون فضائل وخِصال ما جُمعت في احدٍ ، ونلحظ أن الفعل (سلْ) هو فعل أمر استتر فيه الفاعل وجوباً وتقدير الكلام يكون : سلْ انت ، ومن المتعارف عليه في اللغة أن الاباحة عادة ما يُستعمل معها حرف العطف (أو) التي تفيد الاباحة ، ولكن هناك من النحويين منْ عدَّ (او) بمعنى (الواو) يقول ابن يعيش في كتابهِ المفصل (فصل الواو) : ((الإباحة، نحوِ: جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرِينَ، تُبيح مجالستَهما، فتَدرّج إلى استعمالها في مواضع الواو البتّة.)) [cix] ، فالإباحةَ اذن هي ((ترك المخاطب حرًّا في اختيار أحد المتعاطفين أو اختيارهما معًا، والجمع بينهما إذا أراد)) [cx]

٤ ـ **التخيير :** وهو طلب يوجه إلــى المخاطب من جهة اخرى بأن يختار احد الأمريين أو اكثر من ذلك ، يقول سيبويه : **((** وتقول : كل لحماً أو خبزا أو تمراً، كأنك: قلت: كل أحد هذه الأشياء، فهذا بمنزلة الذي قبله، وإن نفيت هذا قلت: لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرا. كأنك قلت: لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء، ونظير ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ﴾ أي: لا تطع أحداً من هؤلاء، وتقول: كل خبزا أو تمراً، أي: لا تجمعهما **))** [cxi]. ولِما كان التخيير هو السمــاح للمخاطب للاختيار

بين شيئين او اكثر عندها لا يجوز لــه الجمع بين الامور التي أُبيحت له بالاختيار قال السبكـي : ((مع امتناع الجمع بين الأمرين أو الامور التي يطلب إليه إنْ يختار بينهما)) [cxii] . وقد ورد هذا المعنى في ديوان الحلي قال :

لقد وَجَدتَ مَجالَ القَولِ ذا سِعةٍ فإنْ وَجدتَ لسانِ قائلاً فَقُلِ .
أو لا فَسَلْ عَنْهمُ الذِّكرَ الحَكِيمَ تَجِد في طلعةِ الشَّمس ما يُغنيكَ عنْ زُحَلِ .[cxiii]

إذا تدبرنا الأفعال التي وردت في الأبيات نجد أنَّ الشاعر قد استعمل افعال أمر وهي (قلْ ، وسلْ) لأن الشاعر أراد من المخاطب الاباحـة في السؤال عن أهل البيت عليهم السلام فقد جعل الشاعر المخاطب في موضع الاختيار في السؤال عنهم سواء كان سؤالـه من خلال الناس أو من خلال القران الكريم ، والفرق بين الإباحة والتخيير أن التخيير لا يبيح الجمع بين الشيئين أو الأشياء والإباحة تبيحه [cxiv] ،ومن الجدير بالذكر إنْ الاباحة والتخيير غالباً ما يكون الأسلوب قبلهما مشتملاً على صيغةٍ دالةٍ على الأمر [cxv] ، ولا بُـدّ أن نُشير هنا أنَّ البيت الاول الذي ذكره الشاعر الحلي هو من الأبيات التي ذكرها المتنبي إلاَّ ان الشاعر الحلي قد ذَكَرهُ وذلك على سبيل التضمين .

٥ ـ **التمني :** هـو طلب الشيء المحبوب الذي لا يرجى ، ولا يتوقـع حصـولـه ([cxvi]) أو هـو طلب الأمــر المحبوب الذي لا يتوقـع حصولـه إمـا لاستحالــة أو لإمكـان نيلــه ([cxvii]) ، وقــد ورد هذا النوعَ في ديوان الحلي إذ قـــال :

ثُـمَّ احتياطُ رَكعتينِ قائِمَا وَسَجدَتَي سَهْوٍ بـــذا كُن عالِما
فرضِ احتِياطٍ رَكعَتَينِ جَالِسَا وَالعَاشُر احفَظْـهُ ، وَكُنْ مُنَافِسَا ([cxviii])

استعمل الشاعر في هذه الأبيات فعل الأمر (كن) في كلا البيتين وأراد به حمل المخاطب على أن يفعل ما يريد منه ولكن بصيغة التمني ، فهو يتمنى من المخاطبِ أن يكون على علـمٍ ودراية من الاحكام الشرعية التي فُرِضت عليهِ ، فعندما يرد أسلوب الأمـر بهذه الصيغـة المجازيـة فأنـه لا يخرج إلىً معنـى أخـر سوى التَمني أي أن الأمـر معه يكون تمنياً نحو : عندما نقول لأحـدٍ كن فلانـاً أو كن قائدا أو كن مجتهدا فأننا نبني ذلك الأمر على ما نتمناه من المخاطب أن يفعله ([cxix]) .

الأمـــــر غير الصريح :

من المتعارف عند أهل اللغة أن الأمر غالباً ما يأتي صريحاً من خلالِ صيغٍ يختص بها كأنَّ يرد بصيغةِ (افعل) أو صيغة المضارع المقرون بـ لام الأمر أو بصيغة أسم المصدر ، أو بصيغةِ اسم فعل الأمر ، أو بصيغةِ الخبر وقـد يرد أسلوب الأمر غير صريحاً وهـو ما خرج عن الأساليب التي تضمنها الصريح وينشأ هذا النوع من الأمـر غير الصريـح وذلك بتوافر مكونين هما التنغيـم والصيغـة وقد تغيب الأخير ويبقـى التنغيم دالا على إنشاء الأمــر فيصبح الكلام في صيغـة أخـرى غير الصيغ المذكورة في الأمــر الصريح ، وأن استعمال الكلام في غير ما وضع لـه أو اقامـة صيغـة أخرى مقامه يعد نوعاً من المجاز [cxx] وبين علماء العربيـة أن استعمال الأمر غير الصريح أبلغ من الأمر الصريـح يقول عبد القاهر الجرجاني (ت : ٤٧١هـ) : ((قد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح، والتعريض أوقع من التصريح ، وأن للاستعارة مزية وفضلاً ، وأن المجاز أبداً أبلغ من الحقيقة)) [cxxi] ولم يقتصر أسلوب الأمـر على الصيغ الصريحة في ديوان الحسن بن راشد الحلي ، فقد ورد بصيغة الأمر غير الصريح ومنه قالـــه الحلي في ديوانهِ عندما اراد الحديث عن الاحكام الشرعية التي تخص الصلوات :

وَاجِبَةٌ بالنَّص ِوالإجمَـــــاع ِ وَلَيسَ فِي ذَلكَ منْ نِـــــــزاع ِ [cxxii]
وكُلَّ مَنْ بهـــا عليهِ حُكِمـــا فواجبٌ عَليـــــهِ أنْ يُقدِّمـــــا [cxxiii]

وقال في موضعٍ آخـــــــر :

والوقتُ باقٍ تَجبُ الإعَـادَهْ والثَّالــثُ الفِعلُ الكَثِيـــــرُ عَــادَهْ [cxxiv]

وقال أيضاً :

رَدُّ السَّـــلامِ وَهو فرضٌ لازِم وسابـــعُ العَــشْرِ فقلْ يـا عالِـــمُ [cxxv]

إذا تأمَلنا الأبيات الشعرية نلحظ أنَّ الشاعر قـد استعمل فيه الفاظاً خرجت من أسلوب الأمـر الصريح إلى أسلوب الأمـر غير الصريح وهي (واجبةٌ و واجبٌ و تَجِبُ و فرضٌ و لازم) وهـذه الالفاظ من حيث المعنى تحمل معنى (الأمـر) ولكنها لم ترد بالصيغِ التي اختص بها أسلوب الأمـر ولهذا سُمي هذا النوع من الأمر بـ (الأمـر غير الصريح) وعندما يكون الأمـر الصريح يفيد الإلزام والوجوب فإنَّ الأمـر غير الصريح لا يخرج عن تلك الفائدة فهو أيضاً يفيد الإلزام ، وتعرف هذه الفائدة من خلال السياق التي ترد فيهِ، فالأمر غير الصريح هو ما لا تكون صيغـة الأمر هـي الدالـة على الأمر بل الدالة على ذلك الجملـة الواردة في النص والتي تحمل معنى الأمر أو تتضمنه ، ومــن الفوائد الأخرى التي ذكرها البلاغيون والتي تدفع المتكلم إلــى استعمال الأمر غير الصريح منها قصد التفاؤل بالفعل كقولنا في الدعاء : غفر الله لك فهو أبلغ من قولنا (رب اغفر لي) ، ويلحظ من ذلك أن التفاؤل بلفظ الماضي من الأمور الحاصلة التي حقها الأخبار عنها بأفعال ماضية ومن الفوائد الاخرى والتي ذكرها البلاغيون هي حمل المخاطب على المطلوب وذلك بأن يكون المخاطب ممن لا يحب أن يكذبه الطالبَ ، أي ينسب إليه الكذب ، كقولك لصاحبك الذي لا يحبُ تكذيبك : (تأتيني غداً) ، مقام (ائْتني) ، تحمله بألطف وجه على الإتيان لأنه إن لم يأتكَ غدا صرت كاذباً من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر ([cxxvi]) وإن استعمال الأمـر غير الصريح فيه لون من الإثارة والتشويق ([cxxvii]) ، ويبدو أن هذه الألفاظ التي وردت في الأبيات الشعرية وأن كانت صريحة في الدلالة على الأحكام الشرعية فإنها غير صريحة في الأمـر بمعناه الاصطلاحـي .

الخاتمـة :

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على من خصهُ رَبُّ العرش بالرسالة على العالمين محمد بن وعلى آله وصحبه المنتجبين فبعد أن منَّ الله عليَّ بإنهاء هذا البحث المتواضع توصلت إلى بعض النقاط المتعلقة بهذا البحث وكما يأتي :

١ ـ إن أسلوب الأمر من الأساليب الطلبية المهمة وقد ورد في ديوان الشاعر الحلي بصيغٍ مختلفةٍ كصيغة (اِفِعَلْ) وصيغة (ليفعل) وأسماء الافعال والأمر بصيغة النهي والأمر بصيغة الخبر.
٢ ـ استعمل الشاعر الحلي في ديوانه الصيغة الرئيسة التي يرد بها هذا الأسلوب وهي صيغة (اِفِعَلْ) أكثر من الصيغ الأخر .
٣ ـ عند الاستقراء لديوان الشاعر الحلي وجدنا أن الشاعر قد لجأ إلى استعمال صيغ الأمر في مواضع الاستعلاء أكثر من مواضع الدعاء والالتماس وهذا شأنه لأمر يراد به من المخاطب تنفيذه ..
٤ ـ ذكر في أبياته أن أسلوب الأمر لم يقتصر على الأمر الحقيقي الذي يراد به اللزوم بل استعمل معه الأمر المجازي الذي خرج به إلى الدعاء والالتماس والتمني والتحقير .

الهوامش :

[i] ـ لسان العرب ، (أمر) ، ٤ / ٢٦
[ii] ـ مفردات الفاظ القرآن الكريم / ٤٥
[iii] ـ المعجم الوسيط ، (أمر) ٢ / ١٧٢
[iv] ـ ينظر : شرح المفصل ٥٨/٧
[v] ـ شرح الرضي على الكافية ٢٦٧/٢
[vi] ـ الكتاب ١/ ١٣٧
[vii] ـ المصدر نفسه ١/ ١٤٤
[viii] ـ ينظر : شـــــرح التسهيـــــــــل ١/ ٢
[ix] ـ ين ظر : همـــــع الهوامع ١ / ٩ ، وينظر : الاشباه ونظائـــر : ٢ / ١٨
[x] ـ ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٢٤
[xi] ـ ينظر : المصـــدر نفســه ٢ / ٥٤٩
[xii] ـ ينظر : المصـــدر نفســه ٢ / ٥٤٨ ـ ٥٤٩
[xiii] ـ الكتاب : ٢ / ١٩٧
[xiv] ـ كتاب اللامات : ٩١ ــ ٩٤
[xv] ـ الديوان : ٦٠
[xvi] ـ ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٥٨
[xvii] ـ ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢
[xviii] ـ الديوان : ٨٨
[xix] ـ الديـــوان : ٨٩
[xx] ـ ينظر : لمسات بيانية الدكتور فاضل السامرائي / ٥٧
[xxi] ـ ينظر : توضيح المقاصد : ٤ / ١٦٣
[xxii] ـ الديوان : ٩٣
[xxiii] ـ طه / ١١٤ ، الديوان : ١٠٣
[xxiv] ـ الديوان : ١٠٦
[xxv] ـ الديوان : ١٠٧
[xxvi] ـ الديوان : ١٢٣
[xxvii] ـ الديوان : ١٢٥
[xxviii] ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٦٧/٢
[xxix] ـ ذكر المحقق أن هذا البيت بتغير بسيط في أوله لابن شرف القيرواني في مجموع شعره النتف : ١١٠ ، وفيه : ((سَلْ عنهُ وانطقْ به)) ، الديوان : ٨٩
[xxx] ـ شـــــرح المفصل لأبن يعيش: ٧ / ٦١
[xxxi] ـ الديـــــوان : ١١١
[xxxii] ـ الديـــــوان : ١٣٣
[xxxiii] ـ ينظر : الاشباه والنظائر ١ / ٢٣
[xxxiv] ـ الديـــــــوان : ١٥٧
[xxxv] ـ ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى / ٣٩ ، ٤٠ ، وينظر : جامع الدروس العربية / ٢٧٨، ٢٧٩
[xxxvi] ـ الديوان : ١٤٨
[xxxvii] ـ الديوان : ١٥٠

xxxviii - الديوان : ١٥١

xxxix - ينظر : البحر المحيط في التفسير : ٢ / ٣٥

xl - ينظر : الكتـــاب : ١ / ١٣٨

xli - ينظر : نحو المعاني : ١٥١

xlii - ينظر : المرتجل في شرح الجمل : ٢١٥

xliii - المقتضب : ٢ / ١٣١

xliv - الكتـــاب : ٣ / ٨

xlv - ينظر : جنى الداني في حروف المعاني : ١ / ١١٠

xlvi - ينظر : كتاب اللامـــات / ٩٢

xlvii - الديوان : ١٣٠

xlviii - ينظر : الكتاب : ٣ / ٨

xlix - اللامات : ٩٣

l - الديـــوان : ١٣٢

li - ينظر : اللامات : ٩٣

lii - ينظر : المقتضب ٣ / ٢١٦

liii - الصاحبي : ٤٠٧

liv - ينظر : الكشاف : ٥ / ٥١٥ - ٥١٦

lv - ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه / ٢١٤

lvi - ينظر : نحو التيسير / ١١٦ ـ ١١٧

lvii - الديوان : ٨٥

lviii - الديوان : ٨٦

lix - شرح شواهد المغني ١ / ٢٠

lx - مجاز القرآن الكريم ٢ / ٣١٤

lxi - الديوان : ٨٤

lxii - شرح ابن عقيل على إلفيه ابن مالك : ٢ / ١٧٩

lxiii - الجامع الكبيـــر / ١٢٨

lxiv - ينظر : اللغة العربية : ٢٥٤ ، ٢٥٥

lxv - شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ٣ / ٣٠٢

lxvi - ينظر : الكتاب ١ / ٥٢٩

lxvii - ينظر : المصدر نفسه ١ / ٢٤٨ - ٢٥٠

lxviii - ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ٦٦

lxix - ينظر : الخصائص ٣ / ٤٤ - ٤٥

lxx - ينظر : المصدر نفسه : ٣ / ٣٧

lxxi - المرتجل في شـرح الجمل لأبن الخشاب ١ / ٢٤٩

lxxii - ينظر : الكتاب ١ / ١٢٦ ، ١٢٧

lxxiii - الديوان : ٦٨

lxxiv - ينظر : شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ١ / ٣٠ - ٣١

lxxv - ينظر : الكتاب ١ / ٢٥٠ - ٢٤٩

lxxvi - ينظر : النحو الوافي ٤ / ١٥٩

lxxvii - ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣ / ٢١٤

lxxviii - الديوان : ٩٤

lxxix - الديوان : ١١٧

lxxx - ينظر : الكشـــاف : ١ / ٥٢٦

lxxxi - ينظر : شـرح شذور الذهب ١ / ٤٥

lxxxii - الديوان : ١٠٠

lxxxiii - الديوان : ١١٥

lxxxiv - الصاحبي في فقه اللغة / ٤٦٠

lxxxv - ينظر : شرح الكافية ٣ / ٨٦ - ٨٨

[lxxxvi] ـ ينظر : اساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين / ١٩٥

[lxxxvii] ـ ينظر : الاتقان في علوم القرآن ٢ / ٣٩

[lxxxviii] ـ الكتاب : ٤ / ٢٤١

[lxxxix] ـ اللتاب: ١ / ١٤٢

[xc] ـ الكشاف : ١ / ٣٦٥

[xci] ـ شرح شذور الذهب / ٦٩

[xcii] ـ مفتـــاح العلوم / ٥٤٩

[xciii] ـ الديوان / ١٢٣

[xciv] ـ ينظر : الكتاب : ٣ / ١٠٠

[xcv] ـ البرهان في علوم القرآن : ٢ / ٣٢٠

[xcvi] ـ ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٣٢٧

[xcvii] ـ الديوان : ١٣٠

[xcviii] ـ ينظر : الكتاب ١ / ١٤٢

[xcix] ـ ينظر : فن البلاغة / ١١٧

[c] ـ ينظر : في البلاغة العربية / ١٨٨

[ci] ـ الكتاب : ١ / ١٤٢

[cii] ـ الايضاح : ١ / ١٤٥

[ciii] ـ الديوان :٥٩

[civ] ـ لسان العرب " رشد " ٣ / ١٧٥

[cv] ـ الديوان : ١٠١

[cvi] ـ الديوان : ١٤٤

[cvii] ـ ينظر : دروس اللغة العربية / ٦٩

[cviii] ـ الديـــوان / ٨٨ ، ٨٩

[cix] ـ شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٨

[cx] ـ النحو الوافي : ٣ / ٦٠٤

[cxi] ـ الكتاب : ٣ / ١٨٤

[cxii] ـ عروس الافراح : ٢ / ٣١٣ ـ ٣١٤

[cxiii] ـ الديوان : ٩٠

[cxiv] ـ ينظر : النحو الوافي ٣ / ٢٥١

[cxv] ـ ينظر : المصدر نفسه ٣ / ٦٠٣

[cxvi] ـ ينظر : فـن البلاغــة / ١١٧

[cxvii] ـ ينظـر : البلاغـة الواضحــة / ١٧٧

[cxviii] ـ الديـــوان : ١٥١

[cxix] ـ ينظر : الايضـــاح ١ / ٢٤

[cxx] ـ ينظر : الاتقان في علـوم القرآن ٣ / ١٢٢

[cxxi] ـ دلائـل الإعجاز / ٢٣

[cxxii] ـ الديوان : ٩٦

[cxxiii] ـ الديوان : ٩٧

[cxxiv] ـ الديوان : ١٣٩

[cxxv] ـ الديوان : ١٤٢

[cxxvi] ـ ينظر : اساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين / ٢٠٥ ، ٢٠٦

[cxxvii] ـ ينظر : الاساليب الانشائية واسرارها البلاغية / ٢٦٤ .

المصادر والمراجـــع :

١ـ معجم العين / ابو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي البصري (ت / ١٧٠ هـ) تحقيق : د. مهدي المخزومي ، د . إبراهيم السامرائي ، النشر / دار ومكتبة الهلال .

٢ ـ معجم لسان العرب / محمد بن مكرم بن علي ابو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١ هـ) النشر / دار صادر ـ بيروت الطبعة الثالثة / ١٤١٤ هـ .

٣ـ البرهان في علوم القرآن / محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي ، النشر / دار المعرفة ـ بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٢ م ، تحقيق / محمد ابو الفضل إبراهيم .
٤ ـ اللامات / عبدالرحمن بن اسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي أبو القاسم (ت/ ٣٣٧ هـ) تحقيق / مازن المبارك

و النشر / دار الفكر ـ دمشق ، الطبعة الثانية / ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥م .
٥ ـ دلائل الإعجاز / ابو بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الفرسي الأصل الجرجاني ، تعليق وشرح محمد عبد المنعم الخفاجي الطبعة الاولى ، القاهرة / ١٩٦٢م .
٦ ـ أمالي ابن الشجري / ضياء الدين ابو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بأبن الشجري (ت / ٥٤٢هـ) تحقيق / الدكتور محمود محمد الطناحي ، النشر / مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى / ١٤١٣هـ ، ١٩٩١م .
٧ ـ شرح المفصل لأبن يعيش / علي بن يعيش ابن ابي السرايا محمد بن علي ، ابو البقاء ، موفق الدين الاسدي الموصلي ، المعروف بابن يعيش (ت / ٦٤٣هـ) تحقيق / د. اميل بديع يعقوب ، النشر / دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الاولى / ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .
٨ ـ شرح الرضي على الكافية / الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت ٦٨٦ هـ) تحقيق وتصحيح وتعليق : أ د. يوسف حسن عمر تاريخ الطبع ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥م ، النشر / جامعة قار يونس ـ ليبيا .
٩ ـ الجنى الداني في حروف المعاني / أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩ هـ) تحقيق / د. ففخر الدين قباوة ، الاستاذ محمد نديم ، النشر / دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الاولى / ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م .
١٠ ـ شرح تسهيل الفوائد / محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني أبو عبدالله جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) تحقيق / د. عبدالرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، النشر / هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان ، الطبعة الاولى / ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠م .
١١ـ المقتصد في شرح الايضاح / لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، جمهورية العراق / ١٩٨٢م ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام .
١٢ ـ في البلاغة العربية / الدكتور عبد العزيز عتيق ، دار النهضة العربي للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية / ١٩٨٦م .
١٣ ـ همـع الهوامع / عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت / ٩١١هـ) تحقيق / عبدالحميد الهنداوي ، النشر المكتبة التوفيقية ـ مصر .
١٤ ـ الخصائص / أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت / ٣٩٢ هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، النشر / الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الرابعة .
١٥ ـ المقتضب / محمد بن يزيد بن عبد الاكبر الثمالى الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد (ت / ٢٨٥هـ) تحقيق / محمد عبد الخالق عظيمة ، النشر عالم الكتب ـ بيروت .
١٦ ـ الأزهية في علم الحروف / علي بن محمد الهروي ، تحقيق / عبد المعين الملوحي ، دمشق / ١٩٧١م .
١٧ـ جامع الدروس العربية / مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت / ١٣٦٤ هـ) النشر / المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت ، الطبعة الثامنة والعشرون / ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٢م .
١٨ ـ البحر المحيط في التفسير / أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥ هـ) تحقيق / صدقي محمد جميل ، النشر / دار الفكر ـ بيروت ، الطبعة الأولى / ١٤٢٠ هـ .
١٩ ـ خزانة الأدب / لعبد القادر بن عمر البغدادي ، الطبعة الاولى ، المطبعة المصرية ـ بولاق / وطبعه دار الكتب العربي للطباعة والنشر / القاهرة سنة ١٩٦٧م ، حققه الشيخ عبد السلام هارون .
٢٠ ـ في النحو العربي نقد وتوجيه / الدكتور مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي بيروت ، الطبعة الثالثة / ١٩٨٦م .
٢١ـ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح / أحمد بن علي بن عبد الكافي أبو حامد بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣ هـ) تحقيق / الدكتور عبد الحميد هنداوي / النشر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الاولى / ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٣م .
٢٢ـ مفتاح العلوم / يوسف بن ابي بكر بن محمد علي السكاكي الخوارزمي الحنفي ابو يعقوب ، سراج الدين (ت ٦٢٦هـ) ط / ١ مطبعة مصطفى البادي الحلبي ، مصر / ١٩٣٧م .
٢٣ـ الكتاب / عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ، ابو بشر ، الملقب سيبويه (ت / ١٨٠ هـ) ، تحقيق / عبدالسلام هارون ، النشر / مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة / ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م .
٢٤ ـ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها / أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي ابو الحسين من تحقيق / مصطفى الشويمي ، القاهرة ١٩١٠ م مطبعة بيروت / ١٩٦٤ م .
٢٥ ـ مفردات ألفاظ القرآن الكريم / أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني (ت ٤٢٥هـ) تحقيق / صفوان عدنان داوود ، منشورات طليعة النور ، الطبعة الثانية / ٢٠٠٨م .
٢٦ ـ المعجم الوسيط / إبراهيم أنيس ، عبدالحليم منتصر ، محمد خلف الله أحمد ، النشر / مجمع اللغة العربية ـ مكتبة الشرق الدولية ، سنة النشر / ٢٠٠٤م ، رقم الطبعة / ٤ .
٢٧ ـ الانصاف في مسائل الخلاف / عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله الانصاري ، أبو البركات كمال الدين الانباري (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق / محمد محي الدين عبدالحميد ، الطبعة الرابعة القاهرة / ١٩٦١م .
٢٨ ـ لمسات بيانية / تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي / جامعة بغداد .
٢٩ ـ توضيح المقاصد / أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي (ت/ ٧٤٩ هـ) شرح وتحقيق / عبدالرحمن علي سليمان أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر ، النشر / دار الفكر العربي ، الطبعة الاولى / ١٤٢٨ هـ ، ٢٠٠٨م .
٣٠ ـ الاشباه والنظائر /

٣١ ـ **شرح قطر الندى وبل الصدى /** عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف أبو أحمد جمال الدين عبد الحميد ، النشر / القاهرة ، الطبعة الحادية عشرة / ١٣٨٣ هـ .
٣٢ ـ **نحو المعاني /** الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، جامعة بغداد / سنة ١٩٧٣م .
٣٣ ـ **المرتجل في شرح الجمل /** أبو محمد عبدالله بن أحمد ابن الخشاب (ت / ٤٩٢ ـ ٥٦٧ هـ) ، تحقيق ودراسة / علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق) الطبعة / الاولى ، دمشق ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢م .
٣٤ ـ **الكشاف /**
٣٥ ـ **نحو التيسير /** الدكتور أحمد عبدالستار الجواري ، جامعة بغداد ، ١٩٧٤ م .
٣٦ ـ **شرح شواهد المغني /** عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت / ٩١١ هـ) وقف على طبعه وعلق حواشيه / أحمد ظافر كوجان مذيل وتعليقات / الشيخ محمد محمود الشنقيطي ، النشر / لجنة التراث العربي ، الطبعة بدون / ١٣٨٦ هـ ، ١٩٦٦م .
٣٧ ـ **شرح ابن عقيل /** عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت / ٧٦٩ هـ) ، المحقق / محمد محي الدين عبد الحميد ، النشر / دار التراث القاهرة ، دار مصر للطباعة سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة العشرون / ١٤٠٠ هـ ، ١٩٩٨م .
٣٨ ـ **اللغة العربية معناها ومبناها /** الدكتور تمام حسان ، النشر عالم الكتب ، الطبعة / الخامسة / ١٤٢٧ هـ ، ٢٠٠٦م .
٣٩ ـ **النحو الوافي /** تأليف الإستاذ عباس حسن (ت / ١٣٩٨ هـ) ، النشر / دار المعارف ، الطبعة الخامسة عشرة .
٤٠ ـ **أرتشاف الضرب من لسان العرب /** أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت / ٧٤٥هـ) تحقيق وشرح ودراسة / رجب عثمان محمد ، مراجعة / رمضان عبدالتواب ، النشر / مكتبة الخانجي / القاهرة الطبعة الاولى / ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨م .
٤١ ـ **شرح شذور الذهب /** عبدالله بن يوسف بن أحمد أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت / ٧٦١هـ) تحقيق / عبد الغني الدقر ، النشر / الشركة المتحدة للتوزيع ـ سوريا .
٤٢ ـ **أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين /** الدكتور قيس إسماعيل الأوسي .
٤٣ ـ **الاتقان في علوم القرآن /**
٤٤ ـ **فن البلاغــة /** الدكتور عبد القادر حسين ، الطبعة الثالثة / ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٤م .
٤٥ ـ **الإيضاح في علوم البلاغــة /** محمد بن عبد الرحمن بن عمر أبو المعالي جلال الدين القزويني الشافعي ، المعروف بخطيب دمشق (ت / ٧٣٩ هـ) تحقيق / محمد عبد المنعم الخفاجي ، النشر / دار الجيل ـ بيروت الطبعة الثالثة .
٤٦ ـ **دروس اللغة العربية /**
٤٧ ـ **البلاغة الواضحة /**
٤٨ ـ **الأساليب الإنشائية /** عبد السلام هارون ، الطبعة الخامسة / ١٤٢١هـ ، ٢٠٠١م ، النشر مكتبة الخانجي ـ القاهرة .